

## 2017 ... عام المرأة المصرية



### إعداد / أميمة سيد أحمد

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور ، ومنذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي مسئولية الحكم فى البلاد ، وهو يحرص كل الحرص على الانتصار لفتيات ونساء مصر. وفى خطوة فاقت الآمال والتطلعات ، قام الرئيس بإعلان عام 2017 عاماً للمرأة المصرية ، وقد أعتبر ذلك بمثابة إحياء لآمال المرأة المصرية فى أن تحظى بمستقبل وحياء أفضل لها وللوطن كله، وتتجدد الآمال بأن تشهد أجندة العام الجديد أحداثاً سارة ، تمنح للمرأة المصرية المزيد من الحقوق والمكتسبات مع اتخاذ التدابير التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية العادلة للنساء وتمثيلهن في كل مواقع اتخاذ القرار : في الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وخاصة بعد تعيين أول امرأة فى منصب محافظ فى فبراير 2017 مما يمثل دفعه كبيرة للمرأة للعمل بقوة وبإصرار أكبر على تحقيق المزيد من النجاحات لإثبات أنها تستحق وبجدارة الوصول الى أرفع المناصب بالدولة وأن عام 2017 هو عام تحقيق أحلام المرأة المصرية.

### استراتيجية رؤية المرأة المصرية 2030 :

إن إطلاق عام 2017 عاماً للمرأة هى فكرة وافق عليها الرئيس السيسي وتبناها، ويتم تدشينها فى مؤتمر عام فى مارس 2017 ، حيث يتم إطلاق استراتيجية رؤية المرأة المصرية

2030 والمنبثقة من أجندة التنمية المستدامة والتي تتكون من 5 محاور هي التمكين السياسى والاقتصادى والحماية المجتمعية والمحور الثقافى والقانونى وسوف تقدم الخطة لشركاء مصر فى التنمية فى إطار دعم الحكومة للمرأة .

ويعمل المجلس القومى للمرأة فى 2017 على أن تصل المرأة لمواقع اتخاذ القرار ، مثل المناصب القضائية ومجلس الدولة ، وأن تحظى المرأة المسنة والمعيلة وذات الإعاقة باهتمام أكبر، فمصر تشهد الآن مرحلة هامة فى تاريخها من أجل بناء مستقبل تستحقه ومكانة تليق بأبنائها وبناتها وهو مستقبل لا يمكن بلورته دون إتاحة الفرصة الكاملة للمرأة المصرية فى ممارسة حقوقها كشريك أساسى بكافة جهود التنمية المستدامة ، وهو ما سعت إليه الدولة سعياً جاداً وبمساندة إرادة سياسية عند وضع السياسات التنموية المنصفة للمرأة.

### المرأة المصرية بعد 30 يونيو 2013



يمكن الجزم بأن المرأة المصرية فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى لاقت اهتماماً كبيراً ، وتجلى ذلك فى أول خطاب للرئيس بعد فوزه فى الانتخابات الرئاسية ، حيث وعد بالعمل الجاد وأن يكون للمرأة دور فى الحياة السياسية ، ونصيب عادل فى مجلس النواب ، وبتذليل العقبات أمامها فى الوظائف النيابية والمناصب التنفيذية وكان ذلك الوعد دافعاً قوياً أمام المرأة المصرية للاستمرار فى صراعها مع قضية التمكين حيث كان الوعد بمثابة الباعث لآمال المرأة ، وبالفعل عُينت 4 وزيرات فى أول حكومة فى عهد الرئيس السيسى ، برئاسة المهندس ابراهيم محلب هن الدكتورة لىلى إسكندر، وزيرة للتطوير الحضارى والعشوائيات ، وناهد العشرى، وزيرة للقوى العاملة، والدكتورة غادة والى ، وزيرة للتضامن الاجتماعى، والدكتورة نجلاء الأهوانى، وزيرة التعاون الدولى، كما تولت السفارة فائزة أبو النجا منصب مستشارة الرئيس للأمن القومى كأول امرأة مصرية تشغل هذا المنصب الرفيع بقرار جمهورى صدر فى نوفمبر 2014، فيما حصلت 3 سيدات على لقب “نائب محافظ”، ضمن حركة المحافظين

في فبراير 2015 ، وهن : منال عوض ميخائيل نائباً لمحافظة الجيزة ، وجيهان عبد الرحمن نائباً لمحافظة القاهرة وسعاد عبدالرحمن الخولي نائباً لمحافظة الإسكندرية.. وفى وزارة شريف إسماعيل تم تعيين ثلاث سيدات هن: الدكتورة غادة فتحي إسماعيل والي وزيرة التضامن الاجتماعي، وسحر أحمد محمد عبدالمنعم نصر ، وزيرة التعاون الدولي، ونبيلة مكرم عبدالشهيد واصف، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

ضم التعديل الوزاري الذي أعلن عنه فبراير 2017 تسع حقائب جدد شغلت المرأة وزارة واحدة منها هي د.هالة حلمي السعيد يونس وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فيما تم دمج وزارتي الاستثمار ووزارة التعاون الدولي لتصبح وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لترأسها سحر نصر التي كانت ترأس في التشكيل الوزاري السابق وزارة واحدة هي وزارة التعاون الدولي لتظل المرأة عند حد 4 وزارات. ومن بين أربع نواب في وزارتي الزراعة والتخطيط تم تعيين نائبة واحدة هي د.منى محرز نائب وزير الزراعة لشئون الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة.. ونادية عبده أول سيدة تتولى منصب محافظ ( البحيرة) فى 2017. واستكمالاً للمناصب القيادية تولت الدكتورة أمانى أبو زيد منصب مفوض البنية التحتية والطاقة بالاتحاد الأفريقي ، ووفقاً لتصنيف نسخة الشرق الأوسط من فوربس جاءت نائب محافظ البنك المركزي البريطاني نعمت شفيق المعروفة بلقب "مينوش" الأولى بين النساء الأكثر نفوذاً، واحتلت ترتيب مصر في شغل المناصب العليا للمرأة 99 عالمياً من بين 144 دولة. وعلى مستوى المنطقة العربية احتلت مصر المستوى الرابع بعد المغرب من بين 14 دولة عربية وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2016.

### **وضع المرأة في الاحزاب السياسية :**

شهد وضع المرأة في الأحزاب السياسية بعد الثورة تطوراً كبيراً خاصة داخل الأحزاب الليبرالية ، فكثير من الأحزاب المصرية لديها لجان للمرأة ، وبصفة خاصة الأحزاب التي نشأت مؤخراً ، فعلى سبيل المثال أكد حزب المحافظين أن عدد أعضائه من النساء يتجاوز 51% ، الأمر الذي يشير إلى تطور كبير في أوضاع المرأة داخل الأحزاب. كما أشار كلا من حزبي الوفد والمصريين الأحرار على الاهتمام بقضايا المرأة بشكل كبير وأن الحزبين يضمن العديد من النساء فى المناصب العليا للحزب ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك بعض التحفظات من قبل المنظمات النسائية وجمعيات حقوق المرأة والتي تشير إلى أن مساعي الرئيس الخاصة بمشاركة المرأة وتمكينها لا تلاقي اهتماماً مماثلاً على مستويات المجتمع المختلفة.

### **المرأة فى الانتخابات .. القوة التصويتية الضاربة :**



شهدت الانتخابات البرلمانية الاولى بعد ثورة 30 يونيو زيادة ملحوظة في نسبة النساء الآتي يرغبن في خوض المعركة الانتخابية ، وقدرت نسبتهن بحوالي 17.19%، حيث خاضت المعركة الانتخابية 949 مرشحة من أصل 5518 ويمكن تفسير زيادة عدد المرشحات إلى اهتمام العديد من النساء بخوض العملية الانتخابية. وقد أعطي الدستور تمييزاً الي حد كبير للمرأة مما ساعد في أن يصبح برلمان 2015 هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات:

- بلغ عدد النائبات في مجلس النواب الحالي 90 نائبة منهن 76 منتخبة ، بالإضافة إلى 14 سيدة معينة بنسبه 15% من جملة الأعضاء فقد نافست المرأة في انتخابات حرة نزيهة وحازت على ثقة الناخبين، كما وصلت نسبة الناخبات من السيدات والفتيات إلى 55%، كما تم اختيار النائبة إلهام المنشاوي عضو مجلس النواب نائباً لرئيس لجنة النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الأفريقي عام 2016 وفوز النائبة رانيا علواني بالمقعد العربي في عضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانين الشباب بالإتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العمومية 135 والتي استضافتها مدينة جنيف السويسرية في اكتوبر 2016.

- استطاعت المرأة داخل المجلس أن تثبت جدارتها من خلال طرح القوانين والمناقشات الجادة للعديد من القضايا ، وبذلك أثبتت للجميع قدرتها على تولي المناصب القيادية ، الأمر الذي أحيا من جديد آمال المرأة المصرية في التمكين الكامل.

**دستور مصر الجديد .. أنصف المرأة :**

يعتبر دستور مصر الجديد 2014 الذي أقر بعد الثورة خطوة ايجابية نحو إقرار حقوق المرأة والمواطنة حيث أولى إهتماماً خاصاً بالمرأة سواءً في الدياجه أو في المواد الخاصة بالمرأة ، وأكد على أن المرأة ليست فقط فئة من فئات المجتمع، بل هي نصف المجتمع وأساس الأسرة ، ومن هذا المنطلق منحها الدستور الحماية والرعاية وذلك بتخصيص أكثر من 20 مادة تعد تطوراً مهماً للتأكيد على أهمية دور المرأة في الدولة والمجتمع دون تمييز أو إقصاء. ومن جهة أخرى فإن المرأة تستفيد أيضاً من كافة مواد الدستور باعتبارها مواطناً كامل المواطنة مثل التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين رجالاً ونساءً كما حرص الدستور على أن يضمن تلك الحقوق للمرأة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فالمادة (6) من دستور 2014 تنص علي ” الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية ، والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية ، حق يكفله القانون وينظمه ، ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية” ونصت المادة (11) من الدستور علي أن ” تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفقاً لأحكام الدستور ، وتعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون ، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها ، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف ، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل ، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً ، بينما نجد في المادة (53) ” المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة أو الجنس ، أو الأصل ، أو العرق ، أو اللون ، أو اللغة ، أو الإعاقة ، أو المستوى الاجتماعي ، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي ، أو لأي سبب آخر ، كما حققت المادة (80) من الدستور انتصاراً كبيراً للمرأة المصرية وقدمت حلاً كبيراً لإحدى القضايا التي تواجهها حيث نصت علي “حماية الطفل واعتبار مصلحته هي الفضلى ، وتحديد سن الطفل بـ 18 عاماً” وهو ما يضع حلاً لقضية زواج القاصرات ويمنعه بالقانون. كما نصت المادة (89) علي أن ” تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان ، ونصت المادة (93) علي أن ” تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر .

كما جاءت المادة (180) لتحقيق تمييزاً نوعياً للمرأة حيث نصت علي أن ” تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر ، لمدة أربع سنوات ، ويشترط في المترشح



ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية ، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى ، وإجراءات الانتخاب ، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة ، وربع العدد للمرأة " .

### **الدولة المصرية علي الطريق الصحيح نحو تمكين المرأة :**

-أكدت الحكومة المصرية في العديد من المواقف علي ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة وتوجيه الضوء نحو المشاكل التي تعاني منها ، الأمر الذي جعل وللمرة الأولى قضية تمكين المرأة ليست مطلباً فنوياً بل هدفاً عاماً أمام القيادة السياسية ، تسعى إلى تحقيقه بشكل كبير ومثمر ، مما دفع العديد من المهتمين بقضايا المرأة إلى القول أن منظمات حقوق المرأة والدولة أصبحتا يسيران جنباً الي جنب في طريق واحد نحو تمكين المرأة والقضاء علي كافة أشكال التمييز ضدها .

- تمثل الإناث نسبة 49 % تقريباً من إجمالي عدد السكان ، و أكدت المؤشرات الإحصائية الخاصة بأوضاع وظروف العمل والعمال من واقع نتائج بحث القوى العاملة لعام 2015 أن حجم قوة العمل 28.4 مليون فرد عام 2015 مقابل 27.9 مليون فرد عام 2014 بزيادة قدرها 487 ألف فرد بنسبة 1.7%، وأن حجم قوة العمل من الذكور 21.7 مليون فرد عام 2015 مقابل 21.3 مليون فرد 2014 بزيادة قدرها 411 ألف فرد بنسبة 1.9% وبلغ حجم قوة العمل من الإناث 6.7 ملايين فرد عام 2015 مقابل 6.6 ملايين فرد عام 2014 بزيادة قدرها 76 ألف فرد بنسبة 1.1% .

- احتلت مصر المركز 132 في مؤشر الفجوة بين الجنسين من بين 144 دولة وفقاً للمؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2016 وذلك مقارنة بالمركز 136 في عام 2015 واستطاعت تضيق الفجوة بين الذكور والإناث وفقاً لعدة مؤشرات ، أهمها المساواة في الرواتب ، وتواجد المرأة في البرلمان والوظائف الفنية ، وانخفاض معدلات الأمية النسائية ، وقد أنهت مصر تقريباً الفجوة بين الذكور والإناث فيما يخص معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي .

- بالنسبة للقضاء على الأمية يعمل المجلس القومي للمرأة على محافظات وقرى بعينها للقضاء على الأمية بالكامل وفق خطة ممنهجة بالتعاون مع اليونسكو والمجتمع المدني للخروج ببرنامج يمحو الأمية بفكر جديد بالتركيز على تخفيض معدلات أمية المرأة. وذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن 9.3 ملايين نسمة من الإناث يعانون من الأمية من إجمالي 14.5 مليون نسمة (10 سنوات فأكثر) عام 2015، وأضاف الجهاز أن هناك فردا

أميةً بين كل 5 أفراد من السكان (10 سنوات فأكثر) ، تبلغ نسبة الذكور 14.7% مقابل 27.3% للإناث ، وبلغ معدل الأمية للسكان (15 سنة فأكثر) 23.7% ، (للذكور 16.6% مقابل 30.9% للإناث).

- أشار تقرير "المركزى للتعبيئة والإحصاء أنه وفقاً لبيانات وزارة الداخلية عام 2015 فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة فى نقابة المهن الاجتماعية 61%، أما نسبة تمثيلها فى النقابات المهنية بشكل عام بلغت 35.8%، فيما بلغت نسبة الإناث العاملات فى قطاع الخدمات الصحية والدينية 57.1% ، مقابل 36.4 فى قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية و31.5% فى قطاع الاقتصاد ، و29.2% فى قطاع الإعلام. وبشكل عام بلغت نسبة الإناث اللائى يعملن عملاً دائماً 87.3% مقابل 64.3% فى الذكور.

- لم تكن مشاركة المرأة جديدة على العمل النقابى ، فمثلاً فى نقابة الصحفيين نجحت المرأة عام 1941 فى الوصول لعضوية مجلس النقابة بالانتخاب ، كما شاركت المرأة فى تأسيس نقابة الصحفيين وكانت 3 صحفيات ضمن المائة المؤسسين للنقابة وبلغ عدد المتقدمات بأوراق ترشحهن لدورة 2017 عدد 14 صحفية، منهن 12 على مقاعد العضوية بمجلس النقابة ، وصحفتان على مقعد النقيب. بينما تقدمت فى دورة عام 2015 صحفتان فقط مقابل 55 صحفياً ، وكانت الكاتبة الكبيرة "أمينة السعيد" أول صحفية تتقلد منصب رئيس تحرير وأول وكيل لنقابة الصحفيين عام 1959 ، والتي رشحت نفسها لمنصب نقيب الصحفيين ولم يحالفها الحظ لكنها مارست مهام المنصب بعد استقالة صلاح سالم نقيب الصحفيين آنذاك.

- وفى مجال العمل الدعوى قامت وزارة الأوقاف فى 2017 بتوزيع الدفعة الثانية من الداعيات والواعظات وبلغ عددهن 156 واعظة على 19 محافظة من محافظات الجمهورية لإلقاء الدروس الدينية والرد على أسئلة النساء ، وذلك بعد نجاح تجربة الدفعة الأولى من الواعظات والتي بلغت 144 واعظة بهدف التصدى لأى فكر متطرف وتعظيم دور المرأة فى العمل الدعوى وللتأكيد على أن الخطاب الإسلامى للرجل والمرأة.

### **المجلس القومى للمرأة .. تعزيز وحماية حقوق المرأة :**

- وافق مجلس الوزراء فى 1 فبراير 2017 على نص مشروع قانون تنظيم المجلس القومى للمرأة ، ويتكون المشروع من 26 مادة ، وينص على أن المجلس يهدف إلى تعزيز وتنمية

وحماية حقوق وحرريات المرأة بمقتضى أحكام الدستور ، وفى ضوء الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التى تصدق عليها مصر ، وكذا نشر الوعى بها والإسهام فى ضمان ممارستها وترسيخ قيم المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز. وينص مشروع القانون على أن يكون للمجلس موازنة مستقلة وتكون موارده من الاعتمادات التى تخصصها له الدولة فى الموازنة العامة والهبات والمنح والإعانات التى يقرر المجلس قبولها بأغلبية ثلثى أعضائه.

-قام المجلس بالعديد من الإنجازات من أبرزها حملة طرق الأبواب تحت عنوان " ساندى بلدك بقوة... الخير جايالك"، فى جميع قرى ونجوع محافظات الجمهورية لمشاركة السيدات فى دعم الاقتصاد ، والقيام بحصر المراكز والقرى بالمحافظات الأكثر تضرراً لمساعدة الأسر المنكوبة ، وتنظيم زيارات ميدانية للمحافظات المعرضة للسيول للتعرف على الإجراءات الوقائية التى تم اتخاذها لمواجهة الأزمة ، وحل مشاكل المرأة فى العشوائيات وإنشاء مكتب للشكاوى الخاصة بها ، ومبادرة "مدن آمنة" بهدف خلق مناخ خال من التحرش والعنف ضد المرأة.

- فى عام المرأة يسعى المجلس لخروج مفوضية ضد التمييز فضلاً عن التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة من خلال حملة التاء المربوطة التى وصل عدد متابعيها لحوالى 40 مليون ويعمل المجلس على استكمالها خلال عام 2017. وقطع المجلس شوطاً فى مجال استخراج الرقم القومى للسيدات خاصة فى القرى والريف والصعيد حيث تم استخراج حوالى 100 ألف بطاقة رقم قومى ، وتوجد خطة خلال عام المرأة لاستخراج حوالى 500 ألف بطاقة رقم قومى بالمجان.

### **المرأة فى المحليات و حملات طرق الأبواب :**

- أعد المجلس القومى للمرأة ، قاعدة بيانات للسيدات الراغبات فى خوض الانتخابات المحلية ، بلغت 4000 سيدة حتى الآن من خلال فعالياته وقاعدة الاتصالات بمؤسسات الدولة وفروع المجلس بالمحافظات وأعضاء وعضوات مجلس النواب والأحزاب السياسية المختلفة والمجتمع المدنى بكافة المحافظات.

-أطلق المجلس لقاءات تحت عنوان "من حقاك ربع مجلسك" شهدت 82 لقاء فى 140 قرية ونجع استهدفت 12500 سيدة ، فضلاً عن حملات طرق الأبواب التى نجحت فى إجراء 72 ألف زيارة لـ 400 قرية ونجع بهدف تغطية كافة محافظات الجمهورية.

-إعداد برامج وخطط للسيدات بالقرى والنجوع لتطوير الحرف اليدوية مع 78 سيدة والتسويق لمنتجاتهن ، وتشكيل لجنة مصغرة لتنمية المرأة الريفية ، وتبني مشروعات لدور المرأة فى



الحصاد وزراعة القطن ، وفى القطاع الزراعى بصفة عامة خاصة وأن أكثر من 70% من السيدات يعملن فيه.

### أبرز القوانين التى يتم الإنتهاء منها فى 2017 :



- تقدم المجلس القومى بمشروعات قوانين أبرزها قانون العنف ضد المرأة وقانون مدونة الأحوال الشخصية ، وقانون المواريث ، وقانون المجلس القومى للمرأة الذى أرسل لمجلس الدولة ، ويعقبه قانون العنف ضد المرأة ، ثم قانون الأحوال الشخصية.

### استراتيجية التمكين الاقتصادي فى عام المرأة :

كشف المجلس القومى للمرأة عن الإحصائيات الأخيرة حول نساء مصر ، والتي أظهرت أن ما يزيد عن ثلث الأسر المصرية تعولها امرأة ، وبعضهن مسؤولات عن الإنفاق على أسرهن رغم وجود رب الأسرة وأن نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة 22% ، ومن المستهدف دعمها حتى تصل إلى 50% وفق الخطة الاستراتيجية للمجلس.. ويسعى المجلس لتوجيه كافة سبل الدعم للمرأة من خلال بروتوكولات تعاون مع وزارة التضامن ، ولتوعية المرأة بالمشروعات الصغيرة المكتملة وكيفية الحصول على قروض لبدء مشروعها ، فضلاً عن التركيز على العمل مع القطاع الخاص لكونه يستوعب الكثير من السيدات داخل مواقع العمل.

-نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها قاطرة التنمية فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد ، بالإضافة إلى الحاجة إلى توظيف القوى البشرية ودوران عجلة الإنتاج. فقد بلغ عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية التى

تخص المرأة خلال الفترة من عام 1992 وحتى يونيو 2016 حوالي 106.472 مشروعاً صغيراً بنسبة 27% من إجمالي عدد المشروعات ، بإجمالي تمويل قدره حوالي 4 مليارات جنيه ، بينما بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق والتي تخص المرأة خلال الفترة من عام 1992 وحتى يونيو 2016 حوالي 1,125,594 مشروعاً بنسبة 56% من إجمالي عدد المشروعات ، بإجمالي تمويل قدره حوالي 3.1 مليارات جنيه.

- قام المجلس القومي للمرأة بإطلاق عدة مشاريع قومية للارتقاء بالمجالات المهنية والاقتصادية للمرأة خاصة المرأة الريفية من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، ودعم التجمعات الإنتاجية التي تقوم فيها المرأة بدور فاعل وذلك بهدف توعية المرأة المصرية البسيطة بأهمية دورها في مساندة بلدها للمرور من الأزمة الاقتصادية الحالية.

- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة من خلال "المؤسسة القومية لتنمية الأسرة" التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والتي رصدت مبلغ 20 مليون جنيه لعام 2017 لإتاحة تمويل للمشروعات متناهية الصغر من خلال الجمعيات الأهلية وعلي رأسها جمعيات الأسر المنتجة وجمعيات تنمية المجتمع المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية .. تأتي أهمية هذه المبادرة لمساندة المرأة المصرية والنهوض بأوضاعها في ظل إجراءات الإصلاح الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي قامت خلال الفترة من 2014 وحتى 2016 بإتاحة 31 مليون جنيه لعدد 5300 مشروع استفاد منها 6890 شخص، 45% منهن من النساء.

- تم إصدار قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 11 لعام 2004 بإنشاء صندوق تأمين الأسرة ، بهدف زيادة موارد الصندوق لمواجهة الزيادة المضطردة في حالات الصرف ، مما أدى إلى تطوير موارد الصندوق.

وبلغت النفقة المنصرفة 520 مليون جنيه ، والنفقة المحصلة 272 مليون جنيه، وقد وصل عدد الأحكام إلى 153563 حكماً ، وبلغ عدد المستفيدين 262160 شخصاً ، وتم رصد 250 مليون جنيه لتطوير الحضانات لتكون مكاناً آمناً مما يسمح للمرأة بالخروج إلى العمل. ثمة انحياز من وزارة التضامن في تصميم البرامج لإتاحة دخل منتظم للمرأة لحمايتها من أثر الإصلاح الاقتصادي، ورصد المعاشات التقاعدية والتقدمية المقدمة للمرأة، كما أطلقت الوزارة برنامج وصلات الغاز المنزلي ، بهدف تخفيف العبء على المرأة من الوقوف في طوابير ، يتم تمويله بـ50 مليون جنيه، كما طلبت الوزارة من الجمعيات الأهلية الكبرى تمويل وصلات المنزلية للغاز والماء والصرف الصحي في القرى الفقيرة.

- المرأة هي عصب رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية التي تحدث في مصر حالياً، وتماشياً مع إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2017 عاماً للمرأة المصرية ، عقد بالقاهرة في 16 فبراير 2017 مؤتمر "ايجبس المرأة في قطاع الطاقة" ضمن فعاليات معرض ومؤتمر مصر الدولي للبترول ، لمناقشة دور المرأة المتنامي وسد الفجوة في مجال الطاقة بين الجنسين، واستعرضت الجلسات التحديات التقنية و العملية التي تواجهها السيدات العاملات بقطاع الطاقة وكيفية شقّ طريق النجاح نحو المناصب القيادية.

### المرأة المصرية في مشروعات التعاون الدولي

هناك إرادة سياسية واضحة مساندة لقضية المرأة ، والمجلس القومي هو الآلية الحكومية المنوط بها النهوض بأوضاع المرأة بالتعاون مع الوزارات المعنية ، وتقوم وزارة التعاون الدولي بتكثيف المنح لمشروعات المجلس ، وقد وفرت منح بقيمة 40 مليون جنيه في مجالات تمكين المرأة ، من خلال الاتفاقية الإطارية للشراكة مع الأمم المتحدة ، وعدد من الشركاء في التنمية ، منهم صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.. ويتم التركيز في إطار الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة مع مصر على زيادة الدعم للمرأة ، فوزارة التعاون الدولي تعمل على التمويل اللازم للمشروعات التي تدعم المرأة المعيلة في مختلف القرى والمحافظات خاصة الأكثر احتياجاً ، والتي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً على حد سواء ، وتوفر لها فرصاً متساوية في سوق العمل ، حيث يبلغ حجم نصيب المرأة من هذه المشروعات نحو 50%.

### مؤتمر "سيدات شركاء النجاح"



- تم افتتاح مؤتمر "سيدات شركاء النجاح"..استثمار فرص التواصل بين سيدات الأعمال لنمو الأعمال" بمقر جامعة الدول العربية في 19 فبراير 2017 بهدف التحرك سريعاً نحو إنشاء

مكتب لتسهيل الأعمال لسيدات الأعمال من مصر ومختلف الدول العربية في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وتم توقيع بروتوكول تعاون لرعاية مبادرة "فرصة" لتلبية حاجات سوق العمل والقطاع الخاص ، ودعم مبادرات المجتمع المدني لتشغيل المرأة وتمكينها اقتصادياً، إضافة إلى بروتوكولات تعاون مع جمعيات سيدات أعمال الأردن ، والبحرين ، وأربيل.. شارك في المؤتمر منظمات سيدات أعمال من أكثر من 19 دولة في العالم منها أمريكا ، وكندا ، وألمانيا ، وتونس ، والجزائر ، والعراق ، وليبيا ، والبحرين ، والإمارات ، ولبنان ، وفرنسا ، وجنوب أفريقيا ، والمملكة السعودية ، والأردن ، وسوريا ، وإيطاليا ، وهولندا.

### **إعلان القاهرة .. استراتيجيات بناءة لصحة المرأة :**

في إطار الاهتمام بصحة المرأة أعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية عن إطلاق المؤتمر الطبي الدولي لصحة المرأة العربية تحت شعار "صحتك هي أولويتنا" والذي تضمن إطلاق إعلان القاهرة وذلك على هامش مؤتمر وزراء الصحة العرب في الفترة من 28 فبراير - 1 مارس تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي.. تضمن اعلان القاهرة استراتيجيات بناءة لتعزيز التوعية الصحية وتقليل مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة الخاصة بالمرأة ، ومنها منع العنف ضد المرأة و تمكينها من خلال التعليم ، وإيجاد فرص عمل لها وتحسين صورتها في الإعلام، ورفض كل الممارسات الخاطئة ضدها وكذلك الاستراتيجية الصحية الخاصة بصحة المرأة في مختلف مراحل عمرها من خلال الصحة الانجابية والنفسية والأمراض المزمنة غير المعدية ، والهدف من هذا الإعلان هو المساواة والعدالة بين الجنسين. و صدور الاعلان من القاهرة بهذه البنود يدل على أنه بدءاً من هذا العام يكون تنفيذه ملزماً من قبل منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان والجهات الدولية بالدول الأعضاء بالجامعة العربية وإعطاء الدعم الكامل للجهات المنفذة بتلك الدول ، كحق المرأة في الميراث والتعليم والصحة والقضاء على الأمية عند المرأة وتمكين المرأة في البرلمان .

-واستكمالاً للاهتمام بصحة المرأة تم التعاون بين المجلس القومى للمرأة ووزارة الصحة والسكان للنهوض بصحة المرأة المصرية بقرى نصر النوبة وكوم امبو عن طريق القوافل الطبية التى استقبلت ما يقارب نصف مليون مريض وما يقارب من مائة ألف سيدة فى سن الانجاب وجميع تلك الخدمات مقدمة بالمجان وعلى نفقة الدولة ، وتم دمج الأنشطة التنموية المتمثلة فى معرض منتجات المنتفع ونادى المرأة وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والخدمات العلاجية. وقد تم اختيار إدارة نصر النوبة وهى إحدى إدارات محافظة أسوان التى يبلغ عدد سكانها 105989 من أهل النوبة، وعدد السيدات المتزوجات فى سن الإنجاب 17665. كما تم اختيار إدارة كوم امبو والتى يبلغ عدد سكانها 400183 وعدد المتزوجات فى سن الانجاب 66697 سيدة. وتضمنت القوافل الطبية عيادات بجميع التخصصات الطبية

وعيادات الكشف المبكر لسرطان الثدي وشارك في تنفيذ القوافل 10 جمعيات أهلية وهيئة  
محو الأمية وتعليم الكبار حيث استهدفت التوسع في إتاحة وتوفير خدمات وسائل تنظيم الأسرة  
والصحة الإنجابية ورفع الوعي المجتمعي بأهمية تلك الخدمات بهدف زيادة معدلات استخدام  
وسائل تنظيم الأسرة .

### **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة :**

تقدر تكلفة العنف الاقتصادية ضد المرأة في مصر بحوالى 2 ونصف مليار جنيه سنوياً  
، وقد نظم المجلس القومي للمرأة ورش عمل في محافظات بورسعيد والسويس ودمياط في  
يناير 2017 لمتابعه تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ، والتي تم إطلاقها  
في يوليو 2015 وبحث آلية التنسيق بين المجلس والوزارات والهيئات المشاركة داخل كل  
محافظه بالإضافة إلى تجديد الرؤية الخاصة بالإستراتيجية ، وكانت وزارة الداخلية قد أنشأت  
إدارة مكافحة العنف ضد المرأة في مايو 2013 بموجب القرار رقم 2285 لسنة 2013  
وإنشاء أقسام تضم عناصر من الشرطة النسائية أو فروع لها بكافة مديريات الأمن بالتنسيق  
مع قطاع حقوق الإنسان.

### **السينما فى عام المرأة .. مهرجانات متميزة :**

بداية فنية متميزة لعام المرأة حيث يعد مهرجان أسوان الدولي لأفلام المرأة في الفترة  
من 20 إلى 26 فبراير مهرجان سينمائي تم تدشينه خصيصاً من أجل المرأة ليكون هو الأول  
من نوعه الذى يعبر عنها ويمثلها فنياً وأدبياً .. هذا المهرجان الذي يجمع بين المرأة وقضاياها  
والسينما وهمومها وإبداعات المرأة فيها.. هو تعبير عن حيوية مصر وامتلاك القدرة على  
التجدد والتفاعل والحياة وإنتاج الفكر والفن ، حتي في أصعب الظروف .. هذا المهرجان  
السينمائي الجديد وقع اختياره الرائع على مدينة أسوان الجميلة العريقة وتتناول الدورة الأولى  
ملف العنف ضد المرأة .

تم توقيع بروتوكول تعاون بين المهرجان وبين المجلس القومي للمرأة، يقضى  
بتخصيص جائزة سنوية باسم المجلس ، وينظم المهرجان أقساماً مختلفة من خلال مسابقة  
الأفلام الطويلة وكذلك مسابقة الأفلام القصيرة بالإضافة إلى القسم الرسمى خارج المسابقة ،  
ويشترط المهرجان أن تتناول الأفلام المعروضة فيه قضايا تتعلق بالمرأة ، أو أن تكون من  
إبداع المرأة (مخرجة أو كاتبة)، وأن تكون من إنتاج عام 2016 أو 2015 . وفى لفتة هامة  
بدأ الافتتاح بفيلم «ليلى بنت الصحراء» إنتاج 1937 بطولة وإخراج بهيجة حافظ والختام بفيلم  
«داليدا» الذى يجسد قصة حياة المطربة الشهيرة وهو إنتاج فرنسى إيطالى وكرم المهرجان  
فى دورته الأولى الفنانة «نجلاء فتحي» ،وقدم جوائز بأسماء سعاد حسنى ونادية لطفى وآسيا



داغر ولطيفة الزيات وجائزة لجنة التحكيم باسم رشيدة عبد السلام، وجوائز المهرجان عبارة عن تمثال إيزيس.

كما يعقد مهرجان القاهرة الدولي لسينما المرأة فى الرابع من مارس الدورة العاشرة بمشاركة 59 فيلماً من 23 دولة عربية وأجنبية جميعها من صنع النساء. يفتح المهرجان بالفيلم الأرجنتيني (فرانسكو سانكتيس وليته الطويلة) إخراج أندريا تسلا، ويشمل المهرجان ستة أقسام يأتى فى مقدمتها (البرنامج الدولي) ويضم ١٣ فيلماً و(قافلة سينما المرأة العربية واللاتينية) ويضم ثمانية أفلام و(نظرة على أعمال مخرجة) الذى خصص هذا العام للاحتفاء بالمخرجة الفرنسية أنيس فاردا ويعرض 10 أفلام من أعمالها. كما يقدم المهرجان بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيسه فى 2008 قسم (أفضل أفلام فى العشر سنوات).

من هذا العرض يتضح أن آمال كبيرة تعقد على عام المرأة وأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعنا دون مشاركة إيجابية من المرأة باعتبارها نصف المجتمع ، وتسعى الدولة لتفعيل إسهاماتها في الحياة العامة وتتبنى سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً وتشجيعها على المشاركة بجميع صورها، عن طريق رؤية إستراتيجية متكاملة ، هدفها مزيد من تمكين المرأة خاصة المرأة البسيطة والمعيلة والمهمشة لتفعيل حقها فى التعليم والرعاية الصحية الملائمة والإنصاف وممارسة حقها فى الاختيار خصوصاً فى القرى والنجوع فضلاً عن اتخاذ إجراءات لتفعيل دورها على المستويين الإقليمى والدولى.

### المصادر :

-وزيرة التعاون الدولي تبحث مع رئيسة "القومى للمرأة" خطة التعاون بين الوزارة والمجلس خلال المرحلة المقبلة ، 11 فبراير 2017 ، موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، الرابط :

<http://sis.gov.eg/Story/134226?lang=ar->

- غادة جمال - مايا مرسي.. فتيات الوطن العربي يعانين من مشكلات واحدة ، موقع مجلة نصف الدنيا ، 2017 /02/07 ، الرابط : <http://nisfeldunia.ahram.org.eg/NewsC/39/2053/141369>

- وكالات - أقوى 10 نساء فى العالم من أصول عربية وبينهن مصرية ، موقع نصف الدنيا ، 2017/02/05 الرابط :

[/http://nisfeldunia.ahram.org.eg/NewsC/39/2053/141267](http://nisfeldunia.ahram.org.eg/NewsC/39/2053/141267)

-المرأة والطفل - شبكة الاخبار العربية - مؤتمر دولى لصحة المرأة العربية برعاية السيسي ، 13 /2 /2017 - الرابط : <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=139699>

- عبدالرحمن صلاح عبدالعزيز مصطفى ، - أثر ثورتي 25 يناير و30 يونيو علي المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، موقع المركز الديمقراطي العربي ، 2016/10/22 ، الرابط: <http://democraticac.de/?p=38951>
- "المرأة المصرية ..صانعة المستقبل" برنامج للنهوض بسيدات مصر ، موقع أخبار مصر ، 6 يونيو 2016 ، الرابط التالي : [/http://www.egynews.net/929166/%D8%A7-2](http://www.egynews.net/929166/%D8%A7-2)
- المصري لحقوق المرأة: التعديل الوزاري "محبط" لآمال النساء في عامهن ، موقع أصوات مصرية ، 2017 / 2 / 15 - الرابط التالي : <http://www.aswatmasriya.com/news/details/73163>
- محمود راغب ،رئيسة "القومي للمرأة" لـ"اليوم السابع": نسعى لإنجاز قوانين "العنف والأحوال الشخصية والمواريث" قبل نهاية العام.. ، موقع اليوم السابع ، 2017/1/31 ، الرابط :
- محمد أحمد ، بالصور - رئيس القومي للمرأة: "الستات" تعولن ثلث الأسر المصرية في وجود رب الأسرة - موقع مصرأوى ، 15 فبراير 2017 ، الرابط التالي : <http://www.masrawy.com/-/details/0/0/0/1028906>
- وزراء الاستثمار والتعاون الدولي و التضامن يشاركن فى مؤتمر خاص بالمرأة ضمن فعاليات إيجبس2017 ، موقع petroleum-today ، 24 يناير 2017 ، الرابط التالي : <http://www.petroleum-today.com/index.php?go=news&more=1597>
- ميادة العفيفى ، الدكتورة مايا مرسى لـ«الأهرام»:راضية عن ما تم خلال عام وأطمح إلى تحقيق المزيد ، بوابة الاهرام ، 2017-2-14 -الرابط: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/578952.aspx>
- هادير أشرف ، بالصور| غادة والي تستعرض جهود تمكين المرأة المصرية ، 17 يناير 2017 ، موقع مصر العربية ، الرابط : <http://www.masralarabia.com>
- علا السعدنى ، مهرجان أسوان السينمائى يفتتح عام المرأة ، بوابة الاهرام ، 1 فبراير 2017 ، الرابط : [/http://www.ahram.org.eg/News/202162/45/576819](http://www.ahram.org.eg/News/202162/45/576819)
- عبد الحليم سالم ، مدحت وهبة ، وزيرة الاستثمار فى افتتاح مؤتمر "سيدات شركاء النجاح": نعمل على التمكين الاقتصادى -للمرأة -- موقع اليوم السابع ، 19 فبراير 2017 .

- هدى رشوان ، تقرير : تنفيذ 11967 مشروعاً لـ"المرأة المعيلة" منذ عام ، موقع الوطن ، 2-12-2016 ، الرابط التالي: <http://www.elwatannews.com/news/details/1727876> ،
- مدحت وهبة ، وزيرة التضامن : 2.5 مليار جنيه تكلفة العنف ضد المرأة سنويا ، موقع اليوم السابع ، 19 فبراير 2017 .
- وزير الأوقاف: الإعداد لدفعة ثانية من "الواعظات"، موقع البوابة نيوز ، 19-02-2017 ، الرابط التالي :